دور مبادرة دوم في ضغط الانفاق العام في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ا.م.د سناء محمد سدخان

The role of the Dom initiative in compressing public spending in the field of communications and information technology

الكلمات الافتتاحية:
مبادرة، دوم ، ضغط ،الانفاق العام ، الاتصالات ،تكنولوجيا
:Keywords
Dom ,initiative , compressing public spending , the field , communications , information ,technology

Abstrat
The Media and Communications Commission is an independent body not affiliated with any government agency under the Iraqi constitution, whose mission is to organize media and communications in Iraq within modern international standards. It is considered the first of its kind in the Middle East with regard to laying down standards for the cross-regulation and reform of the media and communications sectors, as the separation of the two sectors has become an obstacle to their growth and development. The Media and Communications Commission launched the "Dome" initiative 2025 to advance the telecommunications and information sectors, And overcoming the obstacles that stand in the way of developing this vital sector and keeping pace with the rapid and enormous developments taking place in it.The Council of Ministers' decision No. 94 of 2018, which includes the approval of the initiative to promote the communications and information sector prepared by the Information and Communication Authority, and is to be implemented in accordance with the provisions of the resolution The initiative included a number of projects to be implemented within seven years of 2018-2025, according to a technical and time plan prepared for this purpose. The implementation of the Dom projects will be coordinated by the Information and Communications Commission and interested global organizations and companies in the field of communications and information technology, and will raise the rate of

تاريخ استلام البحث :
٢٠٢١\٦\٣٠
تاريخ قبول النشر :
٢٠٢١/٧/٢٥

domestic output according to international indicators from 0.6 - 0.1 and have received moral support and become an idea Welcome to ITU.The most important goal of the TRA is to optimize the investment of ICT and to achieve resources for Iraq, such as the Tropical Radiofrequencies for satellites to promote and develop the ICT sector in Iraq, similar to neighboring countries and developed countries, and to upgrade Iraq in this vital sector from The way to strength and durability, continuously strengthening the communications/information technology system and reducing the pressure on public budget expenditures through revenues generated through the Authority's self-financing.The success of this experience requires support from various sectors, solutions to the obstacles facing the implementation of this initiative, and its success provides the opportunity for the Authority to devise other initiatives that are important and that contribute to the development of the media and communications sector.

الملخص

تعد هيئة الاعلام والاتصالات هيئة مستقلة غير مرتبطة بأي جهة حكومية بموجب الدستور العراقي، مهمتها تنظيم الاعلام والاتصالات في العراق ضمن المعايير الدولية الحديثة، وهي وتعد الأولى من نوعها في الشرق الأوسط فيما يخص إرساء معايير التنظيم المتداخل لقطاعي الاعلام والاتصالات واصلاحهما، كون ان الفصل بين القطاعين صار يمثل عائقاً يحول دون نموهما وتطورهما. وقد أطلقت هيئة الإعلام والاتصالات، مبادرة "دوم" ٢٠٢٥ للنهوض بقطاعي الاتصالات والمعلوماتية. (ICT)وتذليل العقبات التي تقف أمام تطوير هذا القطاع الحيوي ومواكبة التطورات السريعة والهائلة الحاصلة فيه . وبالنظر لحاجة العراق الى انطلاقه حقيقية تؤمن بها وتتبناها الجهات المعنية في الدولة العراقية اسوة بالدول المتقدمة و دول الجوار و عليه صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٨ و المتضمن اقرار مبادرة النهوض بقطاع الاتصالات والمعلوماتية المعدة من قبل هيئة الأعلام و الأتصالات على ان يتم تنفيذها وفقاً للقوانين النافذه ذات الصلة، وتضمنت المبادرة عدد من المشاريع التي سوف يتم تنفيذها خلال مدة سبعة سنوات من ٢٠١٨ – ٢٠٢٥ وفق خطة زمنية وفنية اعدت لهذا الغرض، وأن تنفيذ مشاريع مبادرة دوم سوف يتم بالتنسيق بين هيئة الأعلام و الأتصالات والمنظمات والشركات العالمية المهتمة في مجال الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات كما ان من شأنها ان ترفع من معدل الناتج المحلي وفقاً للمؤشرات الدولية من ٠,٦ – ٠,١ و ان هذه المبادرة قد لقيت الدعم المعنوي و اصبحت فكرة مرحب بها لدى الأتحاد الدولي للأتصالات . وأن من اهم الأهداف التي تسعى الهيئة لتحقيقها من خلال هذه المبادرة هي الأستثمار الأمثل

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تحقيق موارد للعراق مثل طبق ترددات الراديوية المدارية للأقمار الصناعية لتعزيز وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والأتصالات في العراق ليكون ماثل للدول المجاورة والبلدان المتقدمة ورفع مستوى العراق في هذا القطاع الحيوي عن طريق القوة و المتانة و تعزيز انظمة شبكة الأتصالات/تكنولوجيا المعلومات بأستمرار وتخفيف ضغط النفقات في الموازنة العامة من خلال الايرادات المتحققة من خلال التمويل الذاتي للهيئة.

المقدمة :- تعد هيئة الإعلام والاتصالات في العراق الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، فيما يخص إرساء معايير التنظيم المتداخل لقطاعي الاعلام والاتصالات واصلاحهما، كون الفصل بين القطاعين صار يمثل عائقاً يحول دون نموهما وتطورهما. وهي هيئة مستقلة غير مرتبطة بأية جهة حكومية بموجب الدستور العراقي، مهمتها تنظيم وتطوير الاعلام والاتصالات في العراق ضمن المعايير الدولية الحديثة. اذ تتولى الحكومة العراقية المسؤولية المباشرة لتطوير واعتماد سياسة استراتيجية في مجال الاتصالات واصدار التشريعات بشأنها، وتقوم هيئة الاعلام والاتصالات بدور المنظم المستقل الذي ينفذ هذه السياسة، بالإضافة إلى تطوير السياسة الميدانية الخاصة بها. ومن اجل النهوض بواقع قطاع الأتصالات و المعلوماتية (ICT)وتذليل العقبات التي تقف أمام تطوير هذا القطاع الحيوي ومواكبة التطورات السريعة والهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الأتصالات اطلقت الهيئة مبادرة دوم (٢٠٢٥)

وهي مأخوذة من الكلمة السومرية دوم و التي تعني بناء المستقبل و الذي في حالة نجاحه سوف يؤدي الى انعاش قطاع الأتصالات و المعلوماتية و بزيادة مقدارها من ٠,٠٦ – ١,٠ سنوياً . و لغرض بيان اهمية هذه المبادرة و مشاريعها و ماهي الفائدة التي سوف تحققها في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ودورها في ضغط النفقات العامة ما يخفف من آثار الانفاق الحكومي السلبي على الموازنة العامة للدولة سوف يتم بحث هذا الموضوع و اجراء دراسة ميدانية وفقاً للآتي.

اولاً : اهمية الدراسة

تبرز اهمية الدراسة من خلال بيان ماهي الفائدة التي تحققها مبادرة دوم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و التعريف بهذا المشروع و الذي يؤدي الى تقليل الأنفاق لدى الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة من خلال تبني المشاريع الخاصة بهذه الوزارات و التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات فضلاً عن اقتراح مشاريع جديدة تقدم خدمة للمجتمع في ذلك الاختصاص.

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحدد الدور الحاسم لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كعامل مؤثر لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد الرقمي و التحول الاجتماعي عن طريق تبني مشاريع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من شأنها ضبط النفقات في حالة استخدامها بدلاً من الوسائل التقليدية و الذي لا يتحقق الا من خلال اعتماد الشفافية العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و اجراء شراكات حقيقية بين الجهات الحكومية و الخاصة.

ثالثاً : اشكالية الدراسة

تبرز اشكالية الدراسة من خلال طرح مجموعة اسئلة يتم الاجابة عنها في متن الدراسة وهي:-

١- ما هي تحديد المشاريع التي سوف يتم تنفيذها وفق مبادرة دوم؟

٢- ماهو السقف الزمني لتنفيذ هذه المشاريع؟

٣- ماهي الفائدة العملية التي تحققها هذه المشاريع و هل يتم تنفيذها على مرحلة واحدة ام على مراحل عدة؟

٤- ماهي الجهات الحكومية التي سوف يتم التعامل معها و ما هي الآليات في التعامل و طريقة تقديم هذه الخدمات و كيفية تفعيلها؟

٥- كيف يتم توفير التخصيصات المالية اللازمة لهذه المشاريع و طريقة الصرف عليها؟

رابعاً : فرضية الدراسة

تقوم الدراسة وفقا للفرضية الآتية:

١. هناك حاجة ملحة لتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة .

٢. عجز عدد من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة في تنفيذ مشاريع تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بسبب قلة التخصيصات المالية لتلك الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

٣. توافر التخصيص المالي لهيئة الاعلام والاتصالات والقدرة المالية على تنفيذ تلك المشاريع كون انها تقوم على اساس التمويل الذاتي فضلاً عن وفرة الايرادات المتحققة لهيئة الاعلام والاتصالات من جراء نشاطها الخاص بالاتصالات والاعلام .

٤. هناك مشاريع لمبادرة دوم لا تنظر الى الربح الذي تحققه وانما الى الخدمة والمنفعة التي يمكن ان تحققها هذه المشاريع للأفراد كتوفير الوسائل التكنولوجية الحديثة لذوي الاحتياجات الخاصة .

خامسا : منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على اساس الدراسة الوصفية الميدانية الاستقرائية من خلال دراسة مشاريع مبادرة دوم وتحليل هذه المشاريع واستقراء النتائج التي تحققها هذه المشاريع وتحديد المعيار والمقياس الذي من خلاله معرفة مدى نجاح هذه التجربة من عدمه .سادسا: هيكلية الدراسة

سوف يتم بحث الموضوع اعلاه في مبحثين يخصص المبحث الاول للتعريف بهيئة الاعلام والاتصالات واسسها القانوني واهم اهدافها ومهامها، اما المبحث الثاني فيبحث في دور مبادرة دوم في ضغط النفقات العامة وتعزيز الايرادات العامة للموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول التعريف بهيئة الاعلام والاتصالات

تأسست هيئة الإعلام والاتصالات في العراق في حزيران عام ٢٠٠٤ ، وتعد الهيئة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط من ناحية التنظيم المتداخل بين الإعلام والاتصالات ، وهي هيئة مستقلة غير مرتبطة بأي جهة حكومية .وتختص هيئة الاعلام والاتصالات بإرساء معايير التنظيم المتداخل لقطاعي الاعلام والاتصالات واصلاحهما، كون الفصل بين القطاعين صار يمثل عائقاً يحول دون نموهما وتطورهما.

وللإحاطة بهذا الموضوع سوف نبحثه وفقا للمطالب الاتية :

المطلب الاول / ماهية هيئة الاعلام والاتصالات واهدافها

من خلال ملاحظة التسمية لهيئة الاعلام والاتصالات نجد انها تجمع ما بين مفهومين مترابطين لا يمكن الفصل بينهما الا وهما الاعلام والاتصالات فلا يمكن ان يكون هناك اعلام دون اتصالات كما ان الاتصالات لا تحقق الفائدة دون وجود اعلام حر مستقل يعبر عن ارادة الشعب ، وان لهيئة الاعلام والاتصالات اهداف تسعى الى تحقيقها ولتحقيق هذه الاهداف لابد من وجود وسائل تستطيع من خلالها تحقيق هذه الاهداف ، ولغرض بيان ماهية هيئة الاعلام والاتصالات واهدافها سوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين:-

الفرع الاول / مفهوم هيئة الاعلام والاتصالات لقد تولت الحكومة العراقية المسؤولية المباشرة عن تطوير واعتماد سياسة استراتيجية في مجال الاتصالات واصدار التشريعات بشأنها، وتقوم هيئة الاعلام والاتصالات بدور المنظم المستقل الذي ينفذ هذه السياسة فضلاً عن تطوير السياسات الميدانية الخاصة بها(١). وبذلك فان الهيئة تسعى في مجال الاعلام الى ترسيخ قواعد الاعلام الحر المستقل وتنمية وسائله المختلفة، سواء فيما يخص فعاليتها الخاصة ام عن طريق المشاركة الفاعلة والدعم لأي نشاطات اعلامية تجري على الساحة العراقية، وبما يقود إلى تنمية حرية التعبير وتطوير الاعلام الحر في المجتمع العراقي. اما في مجال الاتصالات فأن الهيئة تعمل على تنظيم مفهوم الاتصالات الحديثة وتطوير آلياته في مختلف المجالات، لتجاوز النقص الحاد الذي يعاني

منه العراق في الامور التقنية والتنظيمية في هذا المجال الحيوي، ولمواكبة عالم جديد أصبح فيه موضوع الاتصالات معياراً لمدى فعالية المجتمعات وتطورها(٢). لذلك كان ولابد من وجود التشريعات التي تنظم الاعلام والاتصالات وكذلك وجود هيئات ومؤسسات تعنى بهذا الامر لذا فان التشريع العراقي النافذ خص هيئة الاعلام والاتصالات بالصلاحيات الحصرية، كجهة ذات سلطات قانونية، لمنح التراخيص وتنظيم الاتصالات والبث وخدمات المعلومات على الأراضي العراقية(٣).ولا بد من القول بأن هيئة الأعلام و الاتصالات لا تعمل بمعزل عن الهيئات او التشريعات الدولية و الوطنية اذ انها تعمل وفق المادة التاسعة من الميثاق الدولي للحقوق المدنية و السياسية و المتعلقة بحرية التعبير و ما يرتبط بهذه الحرية من واجبات و مسؤوليات و التزامها باللوائح التنظيمية و التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللا سلكية(٤).

اما الهيكل التنظيمي لهيئة الأعلام و الاتصالات فهي تتألف من مجلس الأمناء (مجلس المفوضين) و الذي يتم تعيين احد اعضائه رئيساً للمجلس فضلاً عن مدير عام وهو رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة و لجنة الاستماع و مجلس الطعن في الأحكام و مفتش عام و عدد من المجالس الأستشارية التي يرى مجلس الأمناء او المدير العام ضرورةً لها، ومن الجدير بالذكر ان الأمر رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ قد اعطى للمدير العام صلاحية انشاء اي دوائر او اقسام فرعية داخل تلك الدوائر وبما يضمن قيام هيئة الأعلام و الاتصالات بالمهام و الأعمال المكلفة بها و بما يحقق الأهداف المرجوة من تشريعها(٥).

الفرع الثاني : اهداف هيئة الأعلام و الاتصالات تسعى هيئة الأعلام و الاتصالات الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعكس رؤيا الهيئة في مجال الاتصالات بعدها المنظم المستقل الذي ينفذ هذه السياسة فضلاً عن تطوير السياسة الميدانية الخاصة بها و بالتالي فان هذه الأهداف تتمثل بالآتي)٦)

١. تعزيز وحماية حرية الأعلام ومساعدة اجهزة الأعلام في العراق على ممارسة اعمالها.
٢. تشجيع التطور في الأعلام الإلكتروني و في شبكات الاتصالات من اجل تحقيق اكبر قدر من المنفعة لجميع العراقيين
٣. ضمان تشغيل الاتصالات السلكية و اللا سلكية و خدمات البث و نقل المعلومات و بطريقة تتماشى مع معايير السلامة العامة
٤. وضع اطار العمل لجميع مقدمي الخدمات على نحو يضمن المنافسة الكاملة و العدالة بينهم

٥. حماية مصالح المواطنين المستفيدين من خدمات الاتصال من خلال الرقابة على الشركات و الهيئات التي تقدم خدمات الاتصالات و الزامها بجودة الخدمات التي تقدمها بما يضمن حصول المستفيدين من الخدمة على خدمات متقدمة و مستمرة ومتطورة.

٦. تطوير البنية التحتية في مجال الاتصالات بما يضمن نظاماً سليماً يساعد على جذب الاستثمارات في هذه القطاعات

٧. توفير خدمات الاتصالات العصرية لكافة المواطنين و بأسعار معقولة تتناسب مع دخول الأفراد و ذلك لكون ان هيئة الأعلام و الاتصالات هي مؤسسة غير ربحية و انما تسعى الى تحقيق النفع العام من خلال اهدافها اعلاه(٧).

و بذلك يلاحظ بأن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الهيئة الى تحقيقها و بما ينسجم مع التعليمات و الضوابط المحددة لها و من مجمل هذه الأهداف نجد ان هيئة الأعلام و الاتصالات تهدف الى ايجاد بنية اساسية لتكنولوجيا الاتصالات و الأعلام و لاسيما بأنها اصبحت في الوقت الحاضر لاغنى عنها لكل فرد من افراد المجتمع.

المطلب الثاني : الأساس القانوني و مهام هيئة الأعلام و الاتصالات

ان هيئة الأعلام و الاتصالات هي المنظم لقطاع الاتصالات وفق الأمر ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ و هي الجهة الحصرية لمنح تراخيص هواتف النقال و كذلك الجهة المخولة لتسجيل اسماء النطاقات بأمتداد رمز العراق (8) ((IQ. ولكي تمارس اعمالها و تؤدي المهام الموكلة لها فلا بد من ان يكون لها اساس دستوري وقانوني اذ ان المهام التي تؤديها لا يمكن ان تضفى عليها صفة الشرعية دون وجود الأسانيد القانونية لذلك سوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الأول الأساس القانوني لهيئة الأعلام والاتصالات و الفرع الثاني مهام هيئة الأعلام و الاتصالات الفرع الأول : الأ ساس القانوني لهيئة الأعلام والاتصالات لكي تمارس هيئة الأعلام والاتصالات الأعمال و المهام المكلفة بها و لكي تؤديها بأفضل وجه فيجب ان يستند ذلك الى اساس دستوري وقانوني ويمثل الاساس الدستوري بالنصوص الدستورية الواردة بالدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والذي تضمن عدد من النصوص التي تتعلق بالاتصالات والاعلام ومنها نص المادة ٣٨ من الدستور والتي نصت (تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب اولا: حرية التعبير عن الراي بكل الوسائل . ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والاعلام والنشر) (٩). وكذلك المادة (٤٠) من الدستور (حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والالكترونية وغيرها وقلفولة ولا يجوز مراقبتها او التنصت عليها او الكشف عنها الا للضرورة)(١٠).

ان المادة ٦١/ثامنا/هـ (لمجلس النواب حق ا ستجواب مسؤولي الهيئات المستقلة وفقا للإجراءات المتعلقة بالوزراء وله اعفاءهم بالأغلبية المطلقة)(١١) ونصت المادة ١٠٣ / اولا (

يعد كل من البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الاعلام والاتصالات ودواوين الاوقاف ، هيئات مستقلة مالياً واداريًا . ثانيا يكون البنك المركزي العراقي مسؤولا امام مجلس النواب ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيئة الاعلام والاتصالات بمجلس النواب(١٢). وكذلك المادة ١١٠ (تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية سادسا : تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد)(١٣) اما الاساس التشريعي لهيئة الاعلام والاتصالات فيتمثل بالأمر ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ والصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة اذ اشارت مقدمة الامر اعلاه على ((اعترافاً بأن الاتصالات السلكية واللاسلكية تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية للأمم، وان ايجاد شعور بالثقة القانونية لدى رواد الأسواق من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار، واشارة الى حاجة أجهزة الاعلام وخاصة الصحافة الى تطوير آلية فعالة تستخدمها لأغراض الرقابة الذاتية، في نفس الوقت الذي تكفل فيه بناء بنية تحتية منظمة للاتصالات))(١٤) . وبذلك نجد ان الاساس القانوني يتجسد من خلال ما نص عليه الدستور والقانون المتمثل بالأمر ٦٥ لسنة ٢٠٠٤

الفرع الثاني / مهام هيئة الاعلام والاتصالات تسعى هيئة الاعلام والاتصالات الى القيام بالمهام الموكلة اليها لتحقيق اهدافها الاساسية لسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية وهو توفير خدمات الاتصالات العصرية لكافة المواطنين العراقيين بأسعار معقولة ويتحقق ذلك من خلال(١٥) : ١. توفر بيئة لابث تتسم بالحيوية والنشاط وهو عنصر ضروري للتنمية الاقتصادية ، لأن وجود هذه البيئة يوفر للمجتمع ثقافة عامة ذات جودة ومعرفة بالشؤون الحالية، ويقدم له البرامج الترفيهية.

٢. تحقيق التوازن بين القطاع التجاري الخاص والعام، و هما القطاعان اللذين يوفران الخدمات على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية.

٣. وضع سياسة واضحة ترمي الى توفير خدمات متنوعة يستفيد منها جميع المواطنين العراقيين وتضمن التطابق والتماشي مع المعايير المقبولة عموماً.

٤. توفير أقصى قدر ممكن من ممارسة حرية التعبير عن الراي وبما يمكن المواطنين من التعبير عن تعليقاتهم المستقلة غير المنحازة.

٥. تخطيط وتنسيق وتوزيع وتحديد استعمال ذبذبات البث وتشجيع السلوك المهني لوسائل الاعلام واقتراح القوانين على الحكومة والجهات المعنية التي تتعلق بالاعلام والاتصالات .

٦. وضع إطار العمل لجميع مقدمي الخدمات على نحو يضمن المنافسة الكاملة والعادلة بينهم لتشجيع التطور في الاعلام الالكتروني وفي شبكات الاتصالات من أجل تحقيق أكبر قدر من المنفعة لجميع المقيمين في العراق مع ضمان تشغيل الاتصالات السلكية

واللاسلكية وخدمات البث ونقل المعلومات بطريقة تتماشى مع معايير السلامة العامة.

٧. تقوم الهيئة بمنح تراخيص للقنوات الاذاعية والتلفزيونية والفضائية من اجل تنظيم سياسة اعلامية تهدف الى ضمان عمل المحطات المرخصة للقنوات الاذاعية والتلفزيونية والفضائية.

٨. تنظيم سياسة اعلامية تهدف الى ضمان عمل المحطات المرخصة على اشاعة المفاهيم الديمقراطية في حرية الراي المسؤول والتعبير الملتزم والخطاب المهني .

٩-عدم تقاطع برامج الهيئة مع المعايير التي وضعتها الهيئة في لائحة التراخيص التي اشترطتها وبموافقة المرخص له والتي يأتي في مقدمتها رصانة المادة المنقولة الى المتلقي واحترام التنوع العرقي والثقافي والديني والدقة والانصاف وعدم التحيز.

المبحث الثاني / دور مبادرة دوم في ضبط النفقات العامة

في ظل سعي هيئة الاعلام والاتصالات للنهوض بقطاع الاتصالات والمعلوماتية وتذليل العقبات التي تقف امام تطوير هذا القطاع الحيوي والدفع بعجلته بغية مواكبة التطورات السريعة والهائلة الحاصلة فيه اسوة بالدول المتقدمة ودول الجوار . سعت هيئة الاتصالات الى اطلاق مبادرة تطويرية عامة لتطوير قطاع الاتصالات باسم مبادرة دوم والتي تعني باللغة السومرية القديمة بناء المستقبل . وللتعرف عليها سوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين نتناول في المطلب الاول التعريف بمبادرة دوم واهدافها وبالمطلب الثاني الاساس القانوني والمشاريع المقترحة لهذه المبادرة ودورها في ضغط النفقات العامة. .المطلب الاول / التعريف بمبادرة دوم واهدافها

ان مبادرة دوم التي قامت بها هيئة الاعلام والاتصالات لم تكن وليدة اللحظة وانما جاءت بناء على دراسات وافكار جديدة من خلال استحداث دائرة خاصة وهي دائرة الخدمة الشاملة التي تبنت تنفيذ هذا المشروع بعد اقراره من قبل الجهات العليا وكذلك مراجعة ومراقبة مدى تحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها . لذا سوف نقسم هذا المطلب الى الافرع التالية :الفرع الاول / التعريف بمبادرة دوم

ان معنى كلمة دوم في السومرية بناء المستقبل وقد اطلقت هيئة الاعلام والاتصالات على هذا المشروع ا سم تيار المستقبل اي بناء وتحديد مستقبل الاتصالات وان النتيجة المتوقعة من تنفيذ هذه المبادرة تتلخص بإنعاش الاقتصاد العراقي عن طريق رفع مستوى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي السنوي وانعاش قطاع الاتصالات والمعلوماتية بزيادة مقدارها ١٪ من خلال الخدمات الالكترونية التي يقدمها المشروع(١٦). وتتمثل المبادرة من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التي من شانها رفع مستوى التطور التكنلوجي في البلاد

وانتشـــار مجتمع معلوماتي متكامل ومتطور يواكب التطورات الســـريعة لتكنلوجيا المعلومات والاتصـــالات في العالم من خلال شـــبكة مترابطة ، لاســـيما بات التطور التكنلوجي مقياس لتقدم الدول والشعوب لكون ان ترتيب العراق وحسب الاحصائيات العالمية لمؤشر (tct Development index IDI)والذي نشر من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات كان بمســـتوى متدني جدا للأعوام الســـابقة وغير متوفر لعام ٢٠١٧ (١٧). وهذا لا يتناســـب مع مكانة العراق وما يمتلكه من مقومات بشـــرية وتكنولوجية يمكن ان تســـاهم في تطور الجانب الالكتروني في العراق اســـوة بباقي الدول الاخرى . وان ذلك لا يتحقق الا من خلال الاســـتثمار الامثل لموارد العراق مثل طبق الترددات الراديوية والترددات المدارية للأقمار الصناعية لتعزيز وتطوير قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في العراق .

ان مبادرة دوم تعني قيام هيئة الاعلام والاتصـــالات بالتنســـيق مع الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة لمعرفة المشـــاريع الخاصـــة بهذه الجهات التي لها علاقة بالأعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات وتحديد المشـــاريع المهمة وحســـب الاولوية والاهمية ومدى ما تقدمه هذه المشـــاريع من خدمة للمجتمع وبالشـــكل الذي يؤدي الى النهوض بهذا القطاع المهم والحيوي في ظل الثورة الالكترونية الكبيرة التي تجتاح العالم ولا ســـيما ان هذه الجهات تعاني من التخصـــيصـــات المالية اللازمة للقيام بهذه المشـــاريع وتقديم الخدمات الالكترونية.ولأهمية المبادرة ودورها في تعزيز مكانة العراق اقليميا ودوليا وتحقيق الفائدة الاقتصادية والثقافية للمجتمع فان الهيئة وضعت من ضمن اولوياتها لغرض انجاح هذا المشـــروع مفاتحة عدد من المنظمات العالمية ذات العلاقة لطلب الدعم والاســـتفادة من خبراتها مثل (ICANN و GSMA و WORLD BANK و TU و RIPE و SAMENTA ومنظمات الامم المتحدة الاخرى(١٨) .

فضـلا عن ان الهيئة سـبق لها مفاتحة عدد من الشـركات العالمية مثل (NEC ,CYPER , SAMSUNG , NOKIA , CISCO , MICROSOFT , ERICSON , HUWAWEI , ZTE) (19) لغرض اشـــراك القطاع الخاص في هذه المبادرة لما له من دور فاعل وايجابي في تطوير هذا القطاع من خلال الخبرات الكبيرة التي تملكها تلك الشركات في مجال الاعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الفرع الثاني / اهداف مبادرة دوم

ان الهيئة من خلال مبادرة دوم تسعى الى تحقيق جملة من الاهداف وهذه الاهداف تتلخص بالاتي (٢٠):

١. تحديد الدور الحاســـم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات كعامل مؤثر في تمكين المجتمع والاقتصاد وتنمية البيئة الداعمة.

٢. تعزيز الاقتصاد الرقمي والتحول الاجتماعي عن طريق تحقيق وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣. تعزيز التعاون و المشاركة بين أصحاب المصالح و توحيد الجهود لإزالة العقبات الموجودة في طريق عملية تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و فتح آفاق جديدة امام المستثمرين.

٤. دعم مصادر الاستثمار وتحقيق المنافسة الاستثمارية .

٥. اعتماد الشفافية في العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٦. عرض شراكات حقيقية بين الجهات الحكومية والخاصة .

٧. تطوير الافراد خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق الريفية لتحقيق مستوى عال من خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تحمل تكاليف هذه الخدمات والتطبيقات .

٨. توفير فرص عمل للشباب وتوفير بيئة مناسبة لتشجيع المهارات وتطوير الخدمات الفكرية

٩. تعزيز مرتبة العراق في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات اقليمياً.

ولكي تكون الرؤية واضحة لابد من تحديد مدة لتحقيق الاهداف والمشاريع المزمع انشائها ووفقاً لهذه الاهداف فقد حددت الهيئة برنامجا زمنياً لتنفيذها ولمدة سبعة سنوات من ٢٠١٨-٢٠٢٥.

المطلب الثاني/ الاساس القانوني لمبادرة دوم والمشاريع المقترحة.

ان مبادرة دوم تضمنت العديد من المشاريع والتي سوف يتم تنفيذها خلال مدة سبعة سنوات من ٢٠١٨ ولغاية ٢٠٢٥ ولكون ان هذه المشاريع تحتاج الى تخصيصات مالية ضمن الموازنة التشغيلية للهيئة كما انها يجب ان يتم وضع لها برنامج تنفيذي وان تكون هناك آليات قانونية وفنية لتنفيذها لذلك لابد من بحث الاساس القانوني الذي يتفق عليه لتنفيذ هذه المشاريع وماهي المشاريع المقترحة لتنفيذها ضمن برنامج المبادرة ولذلك سوف نتناولهذا الموضوع في فرعين تخصص الفرع للاساس القانوني لمبادرة دوم والفرع الثاني للمشاريع المقترحة لمبادرة دوم.

الفرع الاول / الاساس القانوني لمبادرة دوم.أضافة الى النصوص الدستورية والقانونية التي تم بيانها عند البحث في الاساس القانوني لهيئة الاعلام والاتصالات فأن مبادرة دوم قد تفرز صدقها القانوني من خلال مجلس الوزراء رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٨. اقرار مجلي الوزراء بجلسته الاعتيادة العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦. اقرار مبادرة النهوض بقطاع الاتصالات والمعلوماتية المعدة من هيئة الاعلام والاتصالات بالتنسيق مع هيئة

المستشارين على وفق الخطة المرسومة بكتاب هيئة الاعلام والاتصالات ذي العدد ٢/ر/١/٣٠٣٤ المؤرخ في ٢٠١٨/٢/٢٢ وتنفيذها على وفق القوانين النافذة ذات الصلة.(٢١) وبذلك فان مجلس الوزراء قد وضع الاطار القانوني والالية القانونية لتنفيذ هذا المشروع اذ من المعلوم ان قرارات مجلس الوزراء من القرارات التنظيمية والتي هي قواعد عامة مجددة لتنظيم مسألة معينة تطبق على اشخاص غير محددين بذواتهم وصفاتهم اي ان مجلس الوزراء قد وضع قاعدة عامة لتنفيذ هذا المشروع من خلال القرار رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٨ ومما يلاحظ ان القرار اعلاه قد ربط تنفيذ قراره اعلاه وفق القوانين النافذة ذات الصلة اي القوانين ذات العلاقة بقانون هيئة الاعلام والاتصالات رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ وكذلك قانون الموازنة العامة وقانون العقود الحكومية التي يتم الاساس بها في تنفيذ المشاريع المتعلقة بمبادرة دوم. ووفقاً للقرار اعلاه فان هيئة الاعلام والاتصالات قد أصدرت لائحة داخلية تم من خلالها بيان ماهي الاليات القانونية ؟ وماهي المشاريع التي يتم تنفيذها ؟ وكيفية تنفيذها مع البرنامج الزمني للتنفيذ وماهي المشاريع التي سوف يتم تنفيذها ؟. وهذه اللائحة الداخلية بمثابة القرار الاداري والضوابط الاساسية لكيفية التنفيذ. (٢٢)

ويتضح من ذلك بان مبادرة دوم لم تأت من فراغ وأنما اسندت الى أسس قانونية سليمة تضع الاطار القانوني لها وتبين كيفية تنفيذها المتعلق بالنصوص الدستورية والقانونية والقرارات التنظيمية واللوائح الداخلية لتنفيذ المبادرة واتجاهها.

الفرع الثاني / المشاريع المقترحة لمبادرة دوم لقد قامت هيئة الاعلام والاتصالات بوضع خطة للمشاريع التي سوف تقوم بتنفيذها لمدة سبعة اعوام من ٢٠١٨-٢٠١٥ وهذه المشاريع تمثل (٢٣) بالاتي:١. مركز البيانات الموحد . ويتكون مركز البيانات من العديد من أجهزة الخوادم (Serversذات سرعات عالية حيث ان كل (Serversمسؤول عن وظيفة معينة يضم شبكة واسعة (Networkيربط جميع الاجهزة مع بعضها البعض وذلك لتأمين مستوى عال من الامنية للحفاظ على سرية البيانات المخزنة داخله من التلاعب بها او اتلافها.

٢. ترخيص التطبيقات . ان انتشار التصنيفات والبرامج اصبح سيف ذو حدين من ناحية زيادة الولوج للانترنت واستخدامها وبيان طبيعة التطبيق لحد ذاته الامر الذي يتطلب ايجاد جهة تضع المعايير اللازمة لترخيص التطبيقات.

٣. التقييس : تعد معايير التقييس من اهم مقومات نجاح المؤسسات في تقديم خدماتها بجودة وكفاءة عالية و ضمان تقدمها وتطور عملها بأستمرار. كما انها تساهم الحكومة الانتاجية والخدمية ان تعمل بمتطلبات المعايير الدولية من خلال الزام هذه المؤسسات بأن تكون منتجاتها ذات جودة عالية والحفاظ على البيئة من خلال الزام كافة المؤسسات

بالحد من المظاهر البيئية وتأثيراتها على المجتمع والحفاظ على سلامة العاملين في تلك المؤسسات.

٤. صناعة المحتوى الرقمي . يشكل المحتوى الرقمي اساس كل شيء على الانترنت بدءاً من الاخبار ومروراً بالبريد الالكتروني والتجارة الالكترونية وصولاً لمحركات البحث اذ ان المحتوى الرقمي العربي لايتجاوز ٣٪ من المحتويات الموجودة على الانترنت.

٥. الاصدار السادس لبروتوكول الانترنت والذي يعني تطوير تقنية ال (IP)والانتقال الى الاصدار السادس والذي يأتي بالتحديدات مثل زيادة فضاء والتهيئة التلقائية في الدمج في الامن والتنقل

٦. الامن السيبراني. ويعني توفير شبكة اتصالات آمنة بضمان عدم تعرض الى جهة أو لاساليب التحايل والقرصنة الالكترونية

٧. الحكومة الالكترونية ويعني ايصال الخدمات للمواطنين في مكان وجودهم بالشكل والاسلوب المناسب والسرعة والكفاءة المطلوبة.

٨. خدمات الجيل الرابع والخامس. وتعني توفر شبكة انترنت قادرة على تلبية الاحتياجات الضخمة للانترنت مما يحقق للمواطين الى الانترنت بسرعة عالية تفوق الجيل الثالث.

٩. الخدمة الذكية والتي تعني تطبيق توطين التكنلوجيا الحديثة مما يساعد على جذب الا ستثمارات الاجنبية في العراق ويحفز الا ستثمارات المحلية ودعم الشركات النا شئة في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠. الخدمة الشاملة والتي تعني ايصال خدمات الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات الى كافة انحاء العراق بما فيها النائية وان تكون تلك الخدمات في متناول جميع العراقيين.

١١. خدمة النقل الفضائي (Teleportمن خلال فتح باب الاستثمار في مجال خدمات الاتصالات الفضائية من خلال نقل منظومات (Teleportلضمان الاجراءات التنظيمية للمستوى الاعلامي المتناقل عبر الاقمار الصناعية.

١٢. مختبر ابحاث دوم . توفير مختبر بحثي مزود بأحدث الاجهزة وبرامج المحكاة المعتمدة عالمياً في ا شهر المؤ سسات الهند سية لتدريب الجهات المهتمة وذات الاختصاص وتوفير الامكانيات المختبرية لجميع الباحثين.

١٣. التخلص من النفايات الالكترونية . نظراً لما تشكله النفايات من خطر على صحة الانسان وسلامته لاحتواءها على العديد من العناصر الكيميائية لذلك يجب التخلص منها بطريقة سليمة دون الحاق الضرر بالبيئة.

من الجدير بالذكر ان ما تم ذكره من مشاريع هي تمثل نماذج مختارة من مجموع المشاريع التي سوف تقوم بتنفيذها هيئة الاعلام والاتصالات ضمن مشاريع مبادرة دوم ولابد من

القول بأن تنفيذ هذه المشاريع يحتاج الى مجموعة من المقومات والاجراءات ومن ضمنها توفير التخصص المالي لغرض تنفيذ هذه المشاريع . فضلا عن التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة لغرض تنفيذ المشاريع ذات العلاقة لذلك لابد من تذليل هذه المعوقات والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع.

الخاتمة

بعد الانتهاء من انجاز هذا البحث والذي يمثل محاولة لبيان اهمية مبادرة دوم Doum2025 ودورها الفاعل في تذليل العقبات التي تقف امام تطور هذا القطاع الحيوي ومواكبة التطورات السريعة والهائلة الحاصلة فيه كما انه يمثل انطلاقة حقيقية تؤمن بها وتتبناها الجهات العليا في الدولة العراقية اسوة في الدول المتقدمة ودول الجوار ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات تتمثل بالاتي:

اولاً // الاستنتاجات:

هناك جملة من الاستنتاجات التي تم التوصل اليها:

١. ان هيئة الاعلام والاتصالات من الهيئات المستقلة التي تم تأسيسها بالامر رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ لتحقيق الاهداف المحددة لها بنص القانون والذي جاء مستنداً الى النصوص الدستورية المتعلقة بالاعلام والاتصالات.

٢. ان الهدف من مبادرة دوم هو الاستثمار الامثل وتخصيص موارد العراق مثل طيف الترددات الراديوية والترددات المدارية للاقمار الاصطناعية لتعزيز وتطوير قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في العراق وبما يماثل الدول المجاورة والبلدان المتقدمة.

٣. ان مبادرة دوم تهدف الى رفع مؤشر الناتج المحلي الاقتصادي للعلاقة بين تطور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ورفع مؤشر الناتج المحلي من ٠,٦ الى ١٪ .

٤. هناك علاقة وثيقة مابين مبادرة دوم ومشاريع الوزارات والهيئات الاخرى مما يساعد في اطلاق الخدمات الالكترونية كالعملة الالكترونية والصحة الالكترونية والتعليم الالكتروني والتسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية.

٥. ان تطبيق مبادرة دوم من شأنه ان يعزز المهارات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وبمختلف الاختصاصات.

٦. هناك جملة من المعوقات التي تقف بوجه تنفيذ مبادرة دوم سواء ما يتعلق منها بتبويب الرصف المالي وتعاون الوزارات والجهات ذات العلاقة بشأن تنفيذ مشروع المباردة اعلاه.

٧. لازال هناك قصور بالوعي الالكتروني وان الخدمات الالكترونية اصبحت ضرورة ملحة لاغنى عنها ولابد من تطبيقها في مختلف المجالات.
٨. ان تطبيق مبادرة دوم يحتاج الى الدعم الحكومي الواسع من اجل تطبيق هذا المشروع وعلى مختلف المستويات. اذ بدون هذا الدعم لايمكن لهذا المشروع النجاح.
٩. ان مبادرة دوم جاءت مستندة الى قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤ لعام ٢٠١٨ وكذلك الائحة التنظيمية المعدة من قبل هيئة الاعلام والاتصالات الا ان مبادرة ذات اهداف كبيرة بهذا الحجم يجب ان تستند الى نص قانوني من خلال ادراج نص في مشروع قانون هيئة الاعلام والاتصالات او اصدار تعليمات لبيان الاليات القانونية للتطبيق وتفاصيل تطبيق هذا المشوع.
١٠. على الرغم من هيئة الاعلام والاتصالات قد حددت المشاريع المقترحة والتي سوف يتم تنفيذها من ٢٠١٨-٢٠٢٥ الا انها لم تقم بتوزيع هذه المشاريع على السنوات السبع بل جعلت ذلك بشكل عام.
١١. لم يتم تحديد الاولويات بتنفيذ هذه المشاريع اذا يجب ان يكون تنفيذ هذه المشاريع حسب الاولويات الاهم ثم المهم وصولاً الى تنفيذ كامل المشاريع.

المقترحات:

١. نقترح قيام هيئة الاعلام والاتصالات بادخال نصوص قانونية حول مبادرة دوم في مشروع قانون هيئة الاعلام والاتصالات او اصدار تعليمات خاصة وفقاً للاجراءات القانونية الخاصة باصدار التعليمات خاصة لمبادرة دوم واليات تنفيذها.
٢. التنسيق مع وزارة المالية من اجل توفي التخصيصات المالية اللازمة ضمن مشروع مبادرة دوم ويكون وفقاً للمشاريع التي سوف يتم تنفيذها في كل سنة.
٣. تنسيق مع الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية ووزارة التخطيط من اجل تنفيذ هذه المشاريع بعد مفاتحة هذه الجهات لتوضيح هذه المشاريع وتحديد صيغ محددة لتنفيذها.
٤. اطلاق حملة نوعية وتثقيف لمبادرة دوم من خلال عقد المؤتمرات والندوات والورش وكذلك الاعلان عنها بوسائل الاعلام المسموعة والمرئية لغرض خلق الوعي الالكتروني لهذه المشاريع واهميتها والعائدات التي يمكن ان تحققها سواء اكان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة.
٥. اصدار نشرة دورية سنوية عن المشاريع التي تم تنفيذها ضمن مبادرة دوم ومدى مساهمتها في رفع مؤشر الناتج المحلي الاقتصادي.

٦. ان يتم تحديد الاوليات في تنفيذ المشاريع من خلال تقسيم المشاريع الواردة في المبادرة وفق السنوات من خلال اعداد خطة سنوية بالمشاريع التي تنفذ سنوياً.

٧. استحصال الموافقات وتحديد الاليات القانونية للتعاون مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص وكذلك كبرى الشركات العالمية المهمة في مجال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ابرام مذكرات التعاون او التعاقد معها للاستفادة من خبراتها في هذا المجال مع ترشيح موظفي المبادرة لاكمال دراستهم العليا / الماجستير والدكتوراه لغرض زيادة معلوماتهم العلمية في مجال الاتصالات.

٨. نقترح ان يكون في كل وزارة من الوزارات شعبة لمبادرة دوم من موظفي الهيئة تتولى متابعة المشاريع وطريقة واليات تنفيذها وتقدم تقارير شهرية على سير الاعمال في هذه المشاريع.

٩. اجراء تحديث دوري للمشاريع المتعلقة بمبادرة دوم وما سوف يتم تنفيذه وما يرجئ تنفيذه الى السنوات القادمة.

١٠. اجراء دورات تدريبية وتطويرية لكادر الهيئة وزجهم للعمل في الشركات الكبرى ذات العلاقة بما يسهم من امتلاكهم المهارات الفنية والعلمية لتنفيذ هذه المشاريع تنفيذاً مباشراً.

١١. الاستفادة من الجامعات والكليات العراقية ذات الاختصاص كجامعة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات والهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية وكليات الحاسوب في الجامعات للاستفادة من خبرات الاساتذة الاكاديميين من خلال اليات التعاون مع هذه الجامعات والمعاهد.

الهوامش

١. ناصر خليل جلال، داديار حميد سليمات-الحماية المدنية لحقوق مستهلكي خدمة الهواتف المتنقلة في نطاق عقد وقوانين الاتصالات، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، المجلد الثالث، السنة ٥ العددان ٨و٩ لسنة ٢٠١٠ ص٨١ وكذلك ينظر امر سلطة الائتلاف رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ والخاصة بالهيئة العراقية للاتصالات والاعلام.

٢. احمد عزت، حرية تداول المعلومة، دراسة قانونية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط١، القاهرة ٢٠١١، ص١٢٣.

٣. انتصار ابراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الاعلام الجديد، تطور الاداء والوسيلة الوظيفية، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الاعلام والمجتمع، دار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ٢٠١١.

٤. يوسف محمد صقر – الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية / حرية التعبير عن الرأي بحث منشور على الموقع الالكتروني :
https//mawdoo3.com

٥. القسم الرابع من قانون هيئة الاعلام والاتصالات رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤.

٦. ينظر مقدمة امر تشكيل المفوضية العراقية للاعلام والاتصالات رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤.
٧. جيهان سيد احمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الاموال العامة القاهرة ٢٠٠٢ ص٩٤.
٨. القسم الثالث (انشاء المفوضية العراقية للاعلام و الاتصالات) من الامر رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ وكذلك تنظر سناء عبد اللطيف خضير، التنظيم القانوني لهيئة الاعلام والاتصالات في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا ٢٠١٩ ص٢٠٥.
٩. المادة ٣٨ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
١٠. المادة ٤٠ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
١١. المادة ٦١/ثامناً / ه من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
١٢. المادة ١٠٣ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
١٣. المادة ١١٠ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
١٤. الامر ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ وكذلك ينظر جميل عبد الباقي ، الانترنت والقانون الجنائي، الجوانب الاجرامية المتعلقة بالإنترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٢١.
١٥. القسم (٢) من قانون هيئة الاعلام والاتصالات رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ وكذلك ينظر حسن رفيق ذنون، مهام هيئة الاعلام والاتصالات بحث منشور على الموقع الالكتروني:
https//www.resarugate.net
١٦. تنظر الدراسة التي اعدتها هيئة الاعلام والاتصالات المرسلة بموجب كتابم ذي العدد ٢/رس/٣٠٣٤ في ٢٠١٨/٢/٢٢ وكذلك ينظر في معنى كلمة دوم. احمد سليمان قدوة، تاريخ الكتابة السومرية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ١٩٨٨ الطبعة الاولى ص٣١٢.
١٧. الدراسة المعدة من هيئة الاعلام والاتصالات بالتنسيق مع هيئة المستشارين في الامانة العامة لمجلس الوزراء.
١٨. المصدر نفسه.
١٩. هناك عدد من الشركات المختصة في مجال الاتصالات وكذلك المنظمات الدولية، اشار اليها اسيل باقر جاسم وكاظم قمري، المفهوم القانوني لعقد خدمات الهاتف النقال في العراق، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي ،العدد ٢ لسنة ٢٠١٢ ص٢١٦.
٢٠. الدراسة المعدة من قبل هيئة الاعلام والاتصالات بالتعاون مع هيئة المستشارين في الامانة العامة لمجلس الوزراء .
٢١. قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٨ المأخوذ في الجلسة الاعتيادية العاشرة المعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦ والمبلغ الى هيئة الاعلام والاتصالات بموجب كتابم ذي العدد ٩٩٠ في ٢٠١٨/٣/٨.
٢٢. اللائحة التنظيمية الصادرة من هيئة الاعلام والاتصالات بشأن مبادرة دوم.
٢٣. ينظر الخطة المقدمة من قبل هيئة الاعلام والاتصالات والمشار اليها في الدراسة المقدمة لمشروع مبادرة دوم.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً / الكتب

١. احمد عزت، حرية تداول المعلومة ، دراسة قانونية ، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط١ ، القاهرة ٢٠١١.
٢. انتصار ابراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الاعلام الجديد، تطور الاداء والوسيلة الوظيفية، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الاعلام والمجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ٢٠١١ ص٢٢.
٣. احمد سليمان قدوة، تاريخ الكتابة السومرية، الطبعة الاولى، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ١٩٨٨ .
٤. جميل عبد الباقي ، الانترنت والقانون الجنائي، الجوانب الاجرامية المتعلقة بالانترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠١.

٥. جيهان سيد احمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الاموال العامة ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
ثانيا / الرسائل والبحوث المنشورة
١. اسيل باقر جاسم وكاظم قمري، المفهوم القانوني لعقد خدمات الهاتف النقال في العراق بحث منشور في مجلة المحقق الحلي ، العدد ٢ لسنة ٢٠١٢ ص٢١٦.
٢. حسن رفيق ذنون، مهام هيئة الاعلام والاتصالات بحث منشور على الموقع الالكتروني:
https//www.resarugate.net
٣. سناء عبد اللطيف خضير، التنظيم القانوني لهيئة الاعلام والاتصالات في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا ٢٠١٩.
٤. ناصر خليل جلال، داديار حميد سليمات-الحماية المدنية لحقوق مستهلكي خدمة الهواتف المتنقلة في نطاق عقد وقوانين الاتصالات، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، المجلد الثالث، السنة ٥ العددان ٨ ، ٩ لسنة ٢٠١٠.
٥. يوسف محمد صقر – الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية / حرية التعبير عن الرأي بحث منشور على الموقع الالكتروني :
https//mawdoo3.com
ثالثاً / الدساتير والقوانين والقرارات واللوائح الداخلية والدراسات
١. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٢. الامر ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ قانون انشاء المفوضية العراقية للاعلام والاتصالات.
٣. قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٨.
٤. اللائحة المعدة من قبل هيئة الاعلام والاتصالات بشأن مبادرة دوم.
٥. الدراسة المعدة من قبل هيئة الاعلام والاتصالات بالتنسيق مع هيئة المستشارين بشأن مبادرة دوم.